

کتابخانه
س شورای
اسلامی

۱۲۲۱



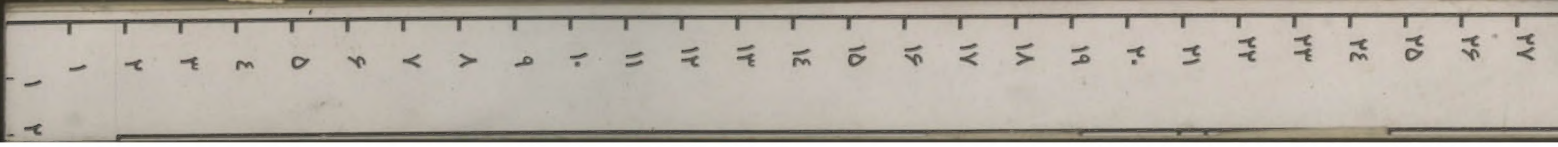
مکتوبه حضرت آیت الله العظمی
 شیخ علی اکبر اصفهانی

۵۴



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: مباحث محمدیه در اصول و فقه	
مؤلف:	آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
جلد:	۱۴۴۷ (۱۴۴۷) از کتب (خطی) اهدائی
شماره ثبت کتاب:	۳۱۹۵۳
شماره کتاب:	۴۲۳۲

خطی اهدائی	کتابخانه
مجلس شورای اسلامی	مجلس شورای اسلامی
۱۲۲۱	



۱۲۲۱



مکتوبه ذریعہ اعتماد و تفلید
شیخ علی اکبر امان و جید

۵۲

پارسی شد
۶ ۲۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: صفت محمد در احوال و صفات

مؤلف: آذی سید عبدالحق حلیلی به کتابخانه مجلس شورای ملی

جلد: (۱۲۲۱) از کتب (صلی) اهدائی

سوانح

شماره ثبت کتاب: ۳۱۹۴۳

۲۲۱۳

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۱۲۲۱

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۱۲۲۱



مکتوبه در باب اعتبار و نقلیه
شیخ علی اکبر اسد و هدی

۵۴-



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: مباحث محتمله در اصول و فروع	
مؤلف:	آقای آید محمد صادق طایفی به کتابخانه مجلس شورای ملی
جلد:	۱۴۴ (۱۴۴۱)
از کتب:	خطی
اهدائی:	
شماره ثبت کتاب:	۳۱۹۵ ۲۲۳۳

کتابخانه	خطی اهدائی
مجلس شورای	
اساسی	
۱۲۲۱	



مسئله
 قد توقف المصلح على نفس الدور وبالعكس ففهم
 الدور ويطلق الاستدلال على جواب الجففة
 عن شرطه لئلا يتغير في مسألة تعقب
 الاستدلال على المتعاطفة في رجوع الجميع
 بالقرن بين الشرط والاستثناء فقد اتفق
 مثل للمشهد في الرخصة مسألة على الفصول
 في رتبة لذلك المانع في أنه يلزم من سببية
 في ذلك عدم سببية لكل ما يلزم من
 وجوده عدمه فهو باطل
 مسألة قد استشهدوا للصحيح أن حق الشرط
 المتقدم لا ينفصل عن مقدم على الشرط ملحقا
 وضعا فكذا في الشرط الثاني ذلك في الرتبة
 في تلك الفصول على استثناء لئلا يمانع أن
 جلة ذلك أن هذا المعقد على شرط الشرط
 مقدم ويبدو أنه يطل الشرط وترد بان ذلك
 ممنوع والمحقق أن الشرط مما لا يمتنع أن
 سابقا ولا لاحقا يمكن الجواب عما أورده
 بأن القاعدة المشهورة صمد وأما خلفها
 في الفصول ما أن الأمانة اللاحقة مضمونة
 للآمنة المصلحة على صحة ذلك ولو لا
 يمكن بالمنع وتقديم شرطه عن شرطه
 الشرط على كل أنواع الشرط لا يمكن
 وفيه من شرط الصلوة والشرط الملحق
 في العتق والمعاذلة في ما لا ينفصل
 إلا اتفاقا وكذا ذلك شرط الذي لا يمكن

نسخة من نسخة
 مكتبة
 مجلس
 شورای
 ملی

بسم الله الرحمن الرحيم باسناد عن معمر بن ميسرة عنه انه قال ما استخار الله
 عبد بعين مائة نداء الاستخاره الا دعاه الله بالخير يقول يا اَبْصَرُ
 الناظرين ويا اَسْمَعَ السامعين ويا اَسْرَعَ الحاسبين
 ويا ارحم الراحمين يا اَحْكَمَ الحاكمين صَلِّ عَلَى
 مُحَمَّدٍ وَاَهْلِ بَيْتِهِ وَخَيْرِي فِي كُنَا وَكُنَا

وسائل الشيعة

طريق يكمن قول از وسائل در سجده آفران ركعت فخره
 ظاهر مقصود ركعت نافله فخرت يا ركعت آفران
 هت ركعت نافله شب برواية ديكر بعد از حمد خدا
 و صلوة بر پيغمبر و آل الطهارا و پناه بر تبه بكويد استخیر الله
 بر رحمته پس حمد خدا كويد و صلوة بر محمد و آل اكرام او
 فرستد آنكه پناه و يك مرتبه بكويد استخیر الله بر رحمته
 تمام صد و يك مرتبه شود آنكه آنچه در قلبش آفاده شده

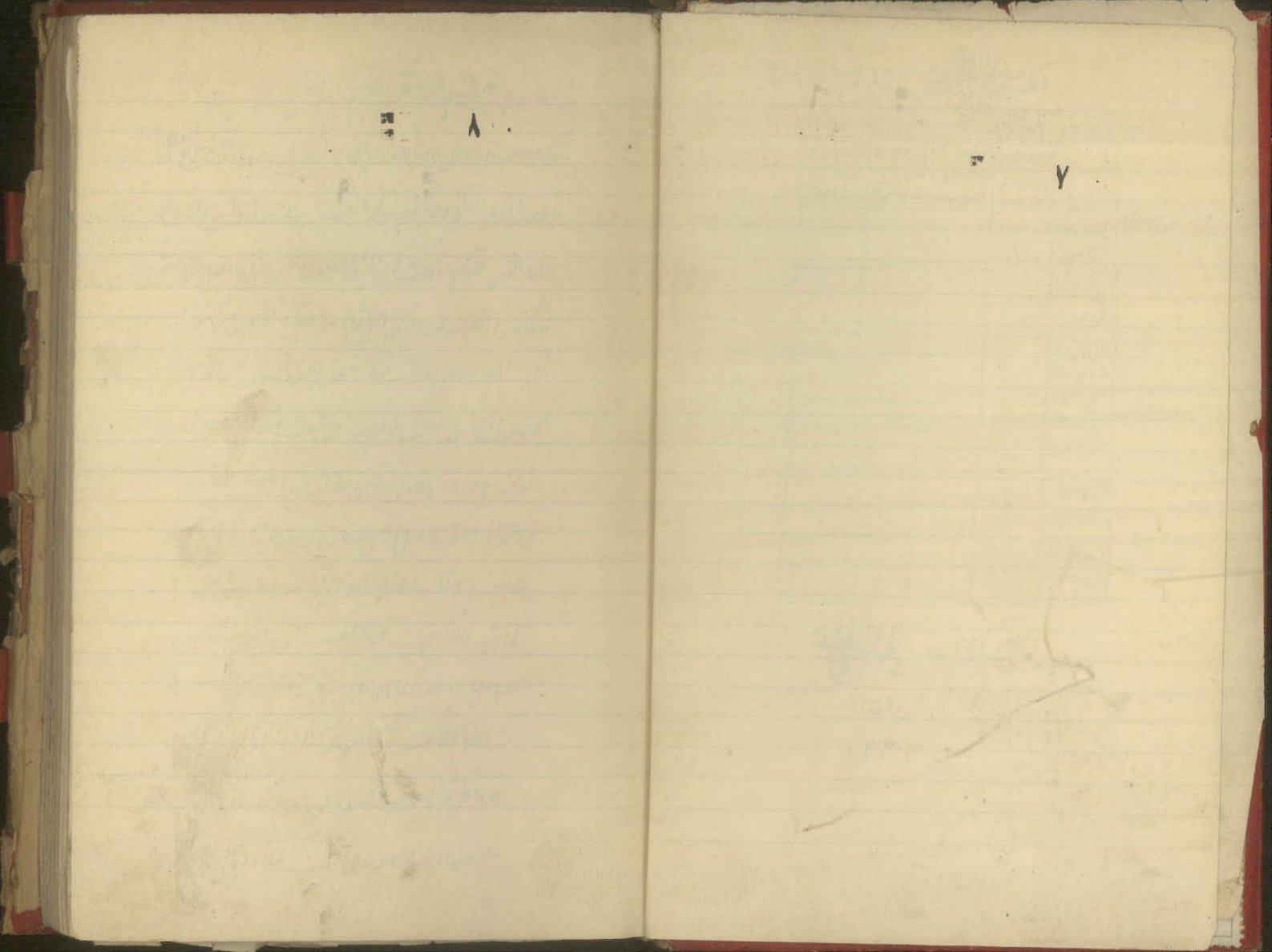
صور التقاضي

صدا الترافق

مالک الکتاب

۱۰ شهر رمضان

۱ م م م



الكلية الاصطلاحية التي هي من الاحكام الخمسة التطبيقية هي كون الشيء مخرج الفعل
مطلوب الترتيب مطم ولانتهى في العبادات على القول بامتناع اجتماع
الامر والنهي لا فرق ذلك كون الشيء مبعوضا مجبوا راجع الفعل من مبعوضه
فالامر في العبادات كون الشيء اقل ثوابا من غيره والمقصود من الثواب
ثواب الموقر لاصل الماهية لا لا يتحقق بالفرد المتعبد من الواجب
الصلوة في المسجد بالنسبة للاصلوة في البيت مثلا فان الاول
الشيء اقل ثوابا من الاول الا ان الاقلية ليست بالنسبة للاصل
في الثواب الموقر لاصل الماهية فانها في متدين بل الاقلية
فيها بالنسبة لا ثواب خصوصية الفرد الزايم على ثواب اصل
الماهية فلا استحقاق في الواجب الرتبة الثواب
من اصل الماهية كما ان الكراهية فيه اقلية الثواب
من اصل الماهية تمت العبادات المكروهة اما ما يدل
من اقل ثوابا من غيره كالمصلاة في الحرم مثلا فانها اقل ثوابا
من غيرها هو الصلوة في البيت مثلا وانما لا يدل

فاما ليس لها بدل كصوم يوم عا^ل أو وعوفه^ل من^ل كما في^ل ان^ل رخصه
 في الدعاء الذي هو افضل والصلوة الذاهلة المتبدلة عنه
 طلوع الشمس في نحو^ل اما الاولان فلان كل يوم يفيض في الصوم
 يستحب فيه الصوم فيه ما حرم فيه الصوم او وجب كالصوم فيه
 مستحب مستغلة فليس يوم التيسر فيه الصوم حتى
 يكون الصوم فيه يكون بدلا منهما لما وكذا الله لك فان لم وقت
 يفيض يوما وجب فيه الصلوة او صرم ليس فيه
 الصلوة خصوصا في ذلك وقت لم يستحب فيه الصلوة
 حتى يكون بدلا لها الصلوة فيه بدلا عنها لما قال عليه
 في هذا القسم بالنسبة لما هو مفاد من تركه
 وهو في الاول رخصة^ل فحق الاول رخصة بمعنى اتمية نعمته^ل كما طبع لا تتم
 تركه ابتداء لك اليوم لو وقع قتل الحسين عليه وآله
 واحياءه اهل بيته الصلوة والسلام فيه وصاموا
 فيه كذلك فالمفاد ترك الصوم فيه رخصة^ل

خالفه^ل بمعنى اتمية نعمته^ل وهو ارجح من الصوم فالصوم فيه اقل
 لو ابا منه تلك المصلحة وفي الثاني القوة على الدعاء
 الذي هو ارجح من الصوم وفي الثالث رخصة المحبوس
 لا تتم عنه طلوع الشمس ليدون لها فالصلوة عند طلوع
 الشمس تيسر لهم ترك التيسر لم افضل من الصلوة وطرا
 في غير هذه العبادات المذكورة وذلك المقارن
 معلوم لها في بعضها وخصي عليها في بعضها فلا
 في ذلك القسم ذلك المقارن واقعا وان خصي
 عليها ليقع النسبة فان الاقلية من الامور الاعتبارية
 التي القائل بالائتن والبر العالم كجانب الامور
 واما الحق محرم في صناديق المحنة الطبية بل في مملكة
 سائر صلوة الاسلام على الامامين المدفونين بها
 في ٢٢ من المظفر ١٣٠١ واصل الدعاء من طاعة
 وانفع منها

اذا كانت مفقودة الواجب حراها وانحصر في واحد
 قطع في الوهم كالركوب على الدابة المغشوة
 للمشي لا الحج اذا انحر المالك فيها

17 -

18 -

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين واجعل ثوابه في حق من كتب
به زكية النية الفاضل النية على ولد المرحوم الشيخ جعفر في مسئلة الاجتهاد والفتنة
ولقد اجاب في ذلك فقال المقصد الاول في نية قضا الحكم الشرعية وكيفية
على العام اخذ الاحكام الشرعية الشرعية الحقيقية او وضعها في عبادة او
معاملة مع قصد ترتيب آثارها الشرعية عليها واخذ موضوعاتها الحقيقية
منها الشرعية والقولية والقرينة منها الشرعية او معادتها مع الاشتباه من
الاجتهاد المطلق الحق الجامع للراي والاجتهاد المأمون من الغوريات
او القطعيات ان كان هذا القطع بها ويدخل في هذا الباب ملك
طريق الاجتهاد لا حيث يمكن وقطع الاعوام مع التقدير في المقادير
لا عموما به ومع عدم التقدير في الحال والاقوال اعتبارا ولا في
العبادة من الجاهل بما جعله الله او ما يكملها او بما يتبدل او
بغيرها او غير ذلك الدخول في الخارج او بما فيها اجمالا وتفصيلا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين واجعل ثوابه في حق من كتب
به زكية النية الفاضل النية على ولد المرحوم الشيخ جعفر في مسئلة الاجتهاد والفتنة
ولقد اجاب في ذلك فقال المقصد الاول في نية قضا الحكم الشرعية وكيفية
على العام اخذ الاحكام الشرعية الشرعية الحقيقية او وضعها في عبادة او
معاملة مع قصد ترتيب آثارها الشرعية عليها واخذ موضوعاتها الحقيقية
منها الشرعية والقولية والقرينة منها الشرعية او معادتها مع الاشتباه من
الاجتهاد المطلق الحق الجامع للراي والاجتهاد المأمون من الغوريات
او القطعيات ان كان هذا القطع بها ويدخل في هذا الباب ملك
طريق الاجتهاد لا حيث يمكن وقطع الاعوام مع التقدير في المقادير
لا عموما به ومع عدم التقدير في الحال والاقوال اعتبارا ولا في
العبادة من الجاهل بما جعله الله او ما يكملها او بما يتبدل او
بغيرها او غير ذلك الدخول في الخارج او بما فيها اجمالا وتفصيلا

فلا يتحقق به الا ما كان فيه وهذا الامر المبنى على الدوام المرتبة على
 ما مضى من العلم وان قال هذا لانه اجتهاد سابق له اصحاب
 فيه على مقتضى الاخذ من الادلة فان كان عن خطأ في الاخذ
 او في اصل المأخوذ او في دلالة الدليل لم يثبت له الاعادة على الا
 وان تبطل اجتهاده فقطع في الخلاف فان قطعوا بخلافه
 في الحكم او في المبدأ على الكمال فيه اعادة او الاخذ
 وتتمتع الاعادة به فالاحوط لهم الاعادة ولا يجب على العاين
 الاجتهاد في مسائل الاجتهادية وله طريق مفرغ للذمة بيقين
 وهو الاخذ بالمستفيض لا عليه على التام في نعم حيث لا يتحقق من طريق
 في اعراضه يرجع الى الاجتهاد في التقليد ومثل الاجتهاد في
 على الاقوال ويجب على القائل مع الامكان تقليد المجتهد المطلق
 الفاضل التي تعدل الضابط التام فيه هذه الصفات بالارق
 القطعية بعلومها او بالاطمئنان قطعية فلا يجوز تقليد المجتهد في
 القطع

والفقيه اذا لم يقدم
 من غير ان يكون المطلق
 ولو كان افضل المجتهدين
 او من غير ان يكون
 الاجتهاد في التقليد
 القطع
 من غير ان يكون المجتهد
 قطعا في اجتهاده
 من غير ان يكون المجتهد
 القطع

والا المفضل ولا الميت ولا الاخذ بالطرق المقتضية للاعتناء اذنه ولا الرجوع
 الى كتابه او ادايته الا على اذنه او اذن مجتهد آخر والا قول عدم جواز تقليد
 المجتهد وجواز تقليد المفضل مع عدم العلم بالخلاف بينه وبين الفاضل
 وعلمه بالخلاف بعد ذلك لا يسوغ جواز الرجوع اليه والا قول تعيين
 الفاضل يتيمم مع مدة البلوغ وقصيلة العلم مقدسة على فضيلة التقوى
 ولكل من الاختلاف ومع التماس بين المجتهدين او الاختلاف بالانفصالية
 وعدم العلم بالخلاف يتجوز ولا يكتفى الى التقليد في التجرد في الاول
 من الثاني ولا يجب معرفة الفاضل في غير مقام العلم بالخلاف
 بينه وبين المفضل ويجب في مقام العلم بالخلاف على الاقول
 والاعراض بالفاضل في ان اقواله ملزمة له او المقلدا ولو قلد الفاضل
 في الرجوع الى المفضل وكان من مذهب المفضل عدم جواز
 تقليده مع وجوب الفاضل لم يتعد ذلك في جواز تقليده
 سواء قلده بهذا المسألة ام لا وسواء بسنن تقليده بما عدا

من غير فرق بين
 امر الفاضل
 في مقام عدم تقليده
 او عدم اعراضه
 من الاصل

ذالك وقد قلده فيه واخذ الله بـ منه هذه الفية فانه يبقى على

تقليده ولو بعد مائة في جميع الكتاب على الأقوى ولو قلده محبته عمل بامام

في ركنه حيوة بان التقليد الاخذ بالكتاب الملا جاز له ان يجري

فذلك في حق تقليد المقلد ولو لم يكن اقله بقلبه اليه وان

از کتب و اوراق و غیره که در این کتابخانه موجود است

مفتي الهند المستنير الموقر عبد القادر بن محمد مفتي قندھار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

وكان من جهة ان السليمان لم يعمل بعد فلهذا فيه ادم عليه

وعديب الحى الدين فله المنيب بقليله واسد لاله العمل صل

المبار في التقليد على ما عند الحقى او المبتدع و جهات

الثاني وثالثه الجهد في فعله مع عدم العلم بالوصية وعدم

نقطة التقيد ليس من التقيد ولا يجوز العدول عن تقيد جديده

الى غير هذا قلده به فيه لتمامه ولو قلده المبتدئ في اعطام خاصة

٢٥
بعد انقلبه. ياتي السائل اولاً على الاقرار ولا يجوز فعله المتأخر

المبدأ ابتداءً وكونه على خلق قلده في حضرة النبوة على عقبيه وأن

لا يغفر الله لهم عدم حوار القادة عند التقليل من شأنه في ذلك

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

ايضا اولاد لا يجوز له العدول الى الجسد اعروا فكان افضل

الآن يكون مدح هذا المجتهد الذي قلده في حياته جواز القدر

مستم اولا الى الافضل مستم اوجواره في هذا المقام المحمود وقد

فله في ذلك فائز المجزله ذالك على اللغوي وكما ينقله

على تقليبها فيما بعد الموت تبقى نوابه في شغل عام كالمصايد

الآيتام ومتولي الاوقاف ونحوهم في المناصب الشرعية

عن الوكلاء فانهم يعيدون بموته ولا يشترط في تحققه

العمل من ينفي الاخذ للعمل عمل اولاد المدا رفته على اخذ

الخصومات فافضنا للعدا ونحوه من المحبة بين العمال

عافيه له من التقدير اللازم له من محبة و ناله

في جميعها الى غيره اوله وجهه لا لا لا في الاول والاخر الثاني انما
 لو استشهدت بغير المحصور حاسر جاز قطعاً ولو انما المجتهد بخلق ففهم
 التقيد او بعام ففهم ان من وقته فيه كان من التقليد بالخلق الثاني
 على الاخرى ولو يجوز له العدول في فرائض لا غيره على الاخرى ولو انك
 الحال لم يكن من التقليد في شيء وعبار له العدول ولو انما بالافضل
 بالاحوط فان كان بطريق الوجوب وجب البقاء عليه وان كان
 بطريق التذنب لم يجب وتبين التقليد لا يقدح في وجوب
 البقاء عليه مع التذكر ولو قلده مجتهداً ففسد وقلة اخرى في
 تفويض الحكم اليه بقى فعله بغيره البقاء على تقليد الثاني او
 يرجع الى الاول وجهان والاصح الثاني وعلى تقديره فعل
 بغيره الاعادة للمفسى او لا وجهان والاحوط الاعادة
 ولو قلده مجتهداً في جملة من الاحكام ثم مات المجتهد فقلده
 مجتهداً اخر لا يجوز له البقاء على التقليد في احكام مضادة لها

مضادة لها ثم مات الثاني ورجع لا ثالث يذهب لا البقاء على التقليد
 قبل رجوعه لا التقليد الاول او يبقية على التقليد الثاني وجهان والاخرى
 الاول والاحوط الجمع بين التقليدين والقول بالاعادة منها لا وجه لها
 وعمل المقلد صحيح بالنسبة لانفسه والمسألة في تقليد مجتهد واحد
 غيره وان لم يجوز العمل به فيجوز للمقلد مجتهداً اخر لا إثم به ولو كان ذلك
 وان اختلف شرط وجوبه عند مجتهد واحد لا شكال حكم واجب المني
 في الشوب المشترك فيه الكس ليس بالبعيد ولا تقع المعاملة الشخصية
 بين المقلدين المختلفين في الحكم صحته وفساد الرجوعها لا عمل فاصد
 واحد بها بغير فترى مجتهد واحد وبطلان العقد من طرف يستند
 بطلانه من الجانبين والاقر عدم الشراط وصدرة المقلد فتعذر
 التقليد والتقليد يتعد الحكم المقلد به فلو قلده مجتهدين او مجتهدين
 مترافقين في الحكم كان تقليداً بالجمع ولا يجوز له العدول لا غيرهم
 ولو قلده الفاضل والمفضل المتوافقين في الحكم بناء على عدم جواز

على الاقرن مباشرة مع قابلية نفسه او بالواسطة مع روطه السابعة
 ولو تراضى الشفاه والكتاب وناقلاهما قدم الشفاه وناقله وتختلف
 كتب المجتهدين واختلفت شفاههم او حصل الاختلاف بينهما اذ يثبت
 ومع جعل ما رويهما او تاريخ احدهما يبطل التعويل عليهما معا ويكفي
 المظنة في فهم الكتاب كما تكفي في فهم الحديث ولو علم عدوله
 في بعض الاحكام بقي على تعقيد السابق مع عدم المحرر ومع
 المحرر يجب الاستحسان وان علم عدوله عن حكم محض من طائفتين
 علمي او ظني عدل معه ويثبت الاجتهاد بالسمع بين عملة
 العلم لا بين خيرة الطعام وسهولة العدلين والممارسة
 لمن كان من اجلها ويحكم الى كم المسلم الاجتهاد بخبر العدل الواحد
 على الاقرن وحسن كانت اجتهاده محل نظر وكان عدلا بيني قوله
 على القم رجاء الاعتماد عليه في المسئلة وغيرها وفي الفتوى
 والتفتا مع حصول المظنة بقوله الحال ولو خالف الفقرة

الفقرة في دعواه فتا رب المخير منه واذا الشك الطريق لفقد المجتهد
 او منع التقيع عن الوصول اليه وعدم الكتاب او بالواسطة او نشر الوصول
 اليه او كون المقلد في نفس النظر في التعقيد لا غير ذلك وكان
 لا حينا طريفا لا يتبع حرجا وضيقا وجب الاخذ به ومتى قضى
 قضى واعاد والا وجب عليه البرهان لم يترك عمدا وشك
 ولو بعد المالك والاعتماد مع قابلية في الجمله على ترجيح
 من الاول وان لم يكن من اهل ذلك اخذ بقول من هو الاصح
 ثم الاثر فيما بينهم وبهذا يتم لا الموقوف في القبط والاعتماد
 لا جرة السيد رسالة الاقا ورسالة الوالد بـ برهم كونا
 وبعد الى كتب السيد الاول والمحقق بـ برهم وكونا
 مباشرة او بالواسطة فان فقد القابلية والواسطة رجع
 الى بعض الثقة العامة من فيما يفتونه الاقرن فان
 بالمتقدم او بالواسطة فان تعذر ذلك كله رجع الى الظن

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من ان
 المجتهد اذا
 كان من طائفتين
 علمي او ظني
 عدل معه
 ويثبت الاجتهاد
 بالسمع بين
 عملة العلم
 لا بين خيرة
 الطعام وسهولة
 العدلين والممارسة
 لمن كان من
 اجلها ويحكم
 الى كم المسلم
 الاجتهاد بخبر
 العدل الواحد
 على الاقرن
 وحسن كانت
 اجتهاده محل
 نظر وكان
 عدلا بيني
 قوله على
 القم رجاء
 الاعتماد
 عليه في
 المسئلة
 وغيرها
 وفي الفتوى
 والتفتا
 مع حصول
 المظنة
 بقوله
 الحال
 ولو خالف
 الفقرة

نفت هذه الفلزات من كتاب الاجتهاد للشيخ الجليل السيد احمد العطار النافذ اعلاه
 بسم الله الرحمن الرحيم
 فذلالة الفرق بين المجتهدين والاختباريين قال بعض العلماء ^{مقامه} ^{درجته}
 انه لا فرق بين المجتهدين منا والاختباريين الا في قدر الاحكام فما ذهب اليه
 الاختباريون لا يقدرون ان يقدم عليه بعض المجتهدين وبالعكس فانما يرجع اليها
 لفظ لا يعنوي وقال المحدث الساجي الفرق بينهما ظاهر من وجوه
 متعددة ذكرناها اسبقين ووجهه وقال بعد ذكره ما يلاحظ في الآيات
 من وجوه الفرق والآيات كثيرة فترجى بان الفرق بين المجتهدين منا
 والاختباريين معنوي لا لفظي والاصح ان خالفه الاختباريين
 للمجتهدين فيما ذكره وما لم يذكره مبني على الغالب فاق كثير
 من الاختباريين يوافقون المجتهدين في بعض المسائل التي عليها
 اغلب الاختباريين كما ان كثير من المجتهدين يوافقون الاختباريين
 في بعض المسائل التي عليها اغلب المجتهدين ثم قد نال استقراء
 كتب الفقهاء ويبدو من بعض جاسي خلاف ديار الله لفتن
 واما اذكر الوجه التي وقع فيها الخلاف بين الفريقين غالباً اعمدة

غالباً احدهما ان المجتهدين يوجبون الاجتهاد كفاية او عيناً والاختباريون
 والاختباريون يحرمونه ولا يجوزون الاخذ بالرواية وقد سئل القول في ذلك
 في محقق الاختيار والعقلية الثاني ان المجتهدين يقولون الادلة عندنا
 اربعة الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل والاختباريون لا يقولون الا
 بحجة الكتاب والسنة بل بعضهم يمنع حجة الكتاب ما لم يرو فيه تفسير
 اهل العصمة الثالث ان المجتهدين يجوزون العمل بالظن والاختباريون
 يمنعون فالتاثير يرون ان الاختباريين قد تقدم العلم القطعي وقد تقدم
 الكلام في ذلك في المقدمة الثانية التي ارجع ان المجتهدين ينوعون
 الاحاديث اربعة اقسام صحيحة وحسن وموثق وضعيف والاختباريون
 ينوعونها الى حسن وصحيح لا غير وقد تقدم الكلام في ذلك في المقدمة
 الثانية الخامسة ان المجتهدين يفسرون المعنى بما رواه العدل
 عن مثله الى المعصوم او الحسن بما رواه او احداهم اما حتى يحدوا
 بغير العدالة والموثق ما كان روايته او احداهم موثق غير امامي

والضعيف ما عدا ذلك والاختاريون يفيدون القيمة بما يتبع
 على المعصوم وثبت والضعيف ما عدا ذلك قد تقدم الكلام
 عليه في المقدمة الثانية السادسة ان المجتهدين يحقون الرعية
 في صنفين مجتهد ومقلد والاختاريون يقولون ان الرعية كلها
 مقلدة للمعصوم ولا مجتهد أصلاً قد تقدم الكلام عليه في المقدمة
 الثامنة وكذا السابع والثامن والتابع والعائر السابع ان المجتهدين
 يقولون ان طلب العلم في زمن الغيبة بطريق الاجتهاد وفي
 زمن الحضور بالافتد من المعصوم ولو بواظنه واليكجوت
 الاجتهاد وح والاختاريون لا يقولون بين زمن الغيبة
 والحضور وبينهم وبين الاجتهاد مطلقاً ويوجبون تقليد
 المعصوم على كل حال الثامن ان المجتهدين لا يجوزون لاحد
 الفسقى وتولي القضاء والامور الحكيمة والاجتهاد في حقه
 والاختاريون يمنعون ذلك ويقولون ذلك هو الراي

هو الراي لا حاشيت اهل البيت لا المجتهد التاسع ان المجتهدين
 يقسمون العالم الآن الى مجتهد مطلق ومتجرت والاختاريون يقولون
 بل هو واحد وهو المتجرت العالم ببعض الاحكام بطريق الرواية
 العاشر ان المجتهدين يقولون لا يمنع احد رتبة الفتوى ومعرفة
 الحديث الا اذا عرف المقدمات الستة وهي الكلام والاصول
 والنحو والتعريف ولغة العرب والمنطق والاصول الاربعة
 وهي الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل وذكر بعضهم
 ان ذلك لا يكون الا لمن عرف نحو خمسة عشر علماً
 والاختاريون لا يشترطون غير معرفة كلام العرب وأنه
 بعض مسائل الفرائض والتعريف بل ربما منع بعضهم من ان
 الفهم والتعريف ويشترطون ايضاً معرفة اصطلاح المعصوم
 ومعرفة محادراتهم وقد بطلنا الكلام في ذلك في بحث
 شرائط الاجتهاد الحادي عشر ان المجتهدين يرجحون

يرجحون الاخبار اذا تعارضت بأشياء والافكار والاخبار
والاخباريون لا يجوزون سوى الجمع بالمجرات المنصوبة وقد
انفينا الكلام في ذلك في مجرى المتعادل والراجع من حيث
المقدمة الثانية الشان عشرين ان المجتهدين لا يجوزون لا احد
الاخذ بشي من الاحكام ما لم يبلغ درجة الاجتهاد ولو حفظ في
الحكم الف حديث والاخباريون يوجبون عملاً ذلك
العمل بالرواية ولا يجوزون له الرجوع الى المجتهدين وقد قلنا
الكلام في ذلك في المقدمة السابعة الثالثة عشرين
ان المجتهدين يجوزون العمل بالآيات والروايات
المحملة لوجوه اذا كان بعض الوجوه اظهر من بعض
فيعملون بما هو اظهر والاخباريون لا يجوزون ذلك
ولا يعملون الا بما كان نصاً وقد تقدم في ذلك عند
الكلام في حجية ظاهر الكتاب من المقدمة الاولى

الاولى السابعة عشرين ان المجتهدين يجوزون العمل بالحديث الضعيف
في مقام السن والمكرويات والاخباريون يمنعون ذلك وقد تقدم
الكلام في ذلك في المقدمة الثانية الخامسة عشرين ان المجتهدين
يمنعون تقليد الميت ويطلبون فتواه بعد موته والاخباريون
يقولون الحكم لا يتغير بالموت وقد بسطنا الكلام في ذلك في المقدمة
الثامنة السادسة عشرين ان المجتهدين يجوزون الاخذ بنظر امر
القآن من غير مراعاة الحديث له بل يقولون انه اولى من الاخذ
بالحديث لانه قطعي المتن وقد يكون قطعي الدلالة بخلاف الخبر
والاخباريون لا يجوزون العمل بنظر امر القآن الا ان يرد
فيه تغير من المعصوم وقد بسطنا القول في ذلك في المقدمة
الاولى السابعة عشرين ان المجتهدين لا يوجبون الاخذ بقول
المعصوم مع عنده تغذر العلم بقوله والاخباريون لا يفرقون
في ذلك بل يوجبون الرجوع اليه منهم فان تحقق عندهم قوله

قوله تعالى واقرءوا القرآن الشمس ان المجتهدين يعتقدون ان
 المجتهد اذا اصاب فله اجران اجر الاصابة و اجر الكفاية وعندهما كذا ويروون
 في ذلك حديثا من النبي والاخباريون يقولون بل هو ما يؤتم على كل
 حال لانه ان اصاب الحق فقد حكم فيه بغيره لما اذا اخذه بغير روايته وان
 اخذه بما ليس بهذا اجتهدا فان اخطا فقد كذب على الله وقد تقدم
 الكلام في ذلك في المقدمة التاسعة التاسعة عشرين ان المجتهدين
 يقولون ان الامور ثمانية بالنسبة الى المجتهد فاما ما وافق دليله
ولو ظنا فيجب الاخذ به واما امر خفي دليله فيجب الاخذ بالاصل
 في نفس الحكمه تعالى ولا يجب الوقوف والاخباريون يقولون
 بل الامور ثلاثة بالنسبة الى غير المعصوم امر بين امر بين امر بين
فامر بين عتيه فيجب وعبراته بين ذلك فمن اخذ بها
 ارتكب المحرمات وهلك فمن حيث لا يعلم فلا احتياط لاني لم يرويه
 نص واجب عند الاخباريين وقد بطلنا الكلام في ذلك

في ذلك في المقدمة الرابعة عنده ذكر الاستصحاب العشرون ان المجتهدين
 يقولون بعبارة اخذ العقائد من ادلة التكاليف من غير موافقة الكتاب والسنة
والاخباريون لا يجوزون ذلك وانت خبير ان منع الاخباريين من ذلك
 مبني على عدم حجية العقل وقد تقدم الكلام على حجته في المقدمة الرابعة
 الحادي العشرون ان المجتهدين يقولون بعبارة اخذ قواعد ادلة الفقه
 من قواعد الاموال والاخباريون لا يجوزون الاقتصار على ما دل عليه
 الحديث الحديث في الاموال والعرف وقد تقدم الكلام على ذلك
 في المقدمة التاسعة عنده ذكر سرايا الاجتهاد الثاني في العشرون
 ان المجتهدين لا يجوزون اخذ العقائد من القرآن والحديث بل بعضهم منع
 اخذ مسائل اصول الفقه من الحديث اذا كان بطريق الاحاد والاخباريون
 يقولون بالعكس وكل هذه المسئلة علم الكلام وقد درت الاشارة اليها
 في المقدمة التاسعة عنده ذكر عدم جواز التقليد في اصول التواجد
الثالث والعشرون ان المجتهدين يجوزون الاختلاف في المسائل

في المسائل الشرعية بالاجتهاد واثبت الطائفة ولا يفتقرون من يقول بخلاف
الحق في مسائل الفروع حيث ان مناط الاحكام الظن فكل منهم يجوز صواب
الاخر مع قلنا انه محتمل حال الاجتهاد بل لا يجوزون الاختلاف ويعتقدون
من قال بخلاف الحق وقد تقدم الكلام في ذلك في المقدمة الثانية
وقد تقدم ايضا في المقدمة الثانية ان الاخباريين يعلمون بالظن فثبت
لا يشعرون هذا وما ذكره من ان كلامهم يجوز صواب الاخر مع قلنا انه
محتمل لانهم لا يخبرون انهم يقولون ان خلاف الحق
معذور اذا اذن الجريء لكنه فعل عن معناه فان الغافل منهم
معذور مادام غافلا وقد تقدم في المقدمة العاشرة ان مثل هذا
لا ينبغي تحت تسمية الغافل الذي ليقطع عنه التكليف الرابع
والعشرون ان المجتهدين يمنعون من رجوع المجتهد الى غيره من
بعد ان منه في العلم او في رواية اذا لم يظفر كبريت بل انما لا
عليه الرجوع الى معرفته وقواعده والاخباريون يجوزون ذلك

يجوزون ذلك بل يجوزون عليه الفهم والتمسك على الحق والطلب الحديث
في غيره ولو لم يميزه او من علقه ويحتمل القول بالترى وانت غير بان المجتهدين انما
يعلمون بالاصول والقواعد بعد العجز عن تحصيل الحاصلات بالاجتهاد او انما لا يفتقرون
الرجوع الى غيرهم في الفروع لان في هذا الرواية عنه من ادنى قوله لا يعلمون بالترى فلهذا في ان
المجتهدين متساوون بالترى وهذا الاجتهاد على علماء الدين الرئيسين الخاصين والعشرون
ان المجتهدين يقولون ان علماء المسلمين في زمان الغيبة لم يجتهدوا والتفتقرون زمان
المكلفين الى زمان الشيخ علي بن عبد العالي والشهد الثاني واحد والاخباريون يقولون
ان المتقدمين كالكليني في الصدوق في اخباره وان وكبير الرضا في القلائد والسيد
والشيخ عمار بن عبيد الخال فامثالهم يجتهدون في السادس والعشرون ان المجتهدين يقولون
ان طلب العلم لا يوجب الاجتهاد من جهة الاجتهاد بل يقولون طلب العلم في نفسه على
كل علم ومصلحة طلب العلم عنه من جهة من العصور ولو بواسطة او بواسطة السالحي
والعشرون ان المجتهدين لا يجوزون الاجتهاد يقول يقول في كل علم الاطعام والشراب
او غيره العلم بالقياس ولو كان عنه على ذلك دليل واضح والاخباريون يقولون

يكون تقدم العالم وعدمه لأن العمل على الرأى هو قول المحقق وهو لا يقال لأن
 كونه قد تقدم الكلام على ذلك في المقدمة الثالثة التاسعة العشرين
 أن المجتهدين لا يجوزون تعلم الفروع والمنطق والكلام لأنها شرط في الإجازة
 وهو واجب لفاني تكون تعلم الفهارس واجبة لأنها لا تكون باللائم الواجب الذي
 واجب ولا خبرا يكون لا يجوزون شيئا من ذلك ويدعون عدم ترتب
 فهم الحديث على ذلك أو على علم الكلام لعدم احتياج الفقهاء إلى علم المنطق
 أصلا وأما ذلك الانتفاء بالكلية على الحديث ومعرفة الغاية كاف
 في طلب العلم وتقدم الكلام على ذلك في المقدمة السابعة التاسعة
 والعشرون أن المجتهدين لا يلحقون بنقطة الثقة في الرواية التي
 على الأماقي العدل الضابط والأخباريون يقولون بل معنى الثقة
 في كلام علماء الرجال المتقين الموثوق به في النقل المأمون
 منه الكذب ولا يترتب ما يثبت ولا عدالة وقد تقدم الكلام
 على ذلك في المقدمة الثمانية الثلاثون أن المجتهدين

أن المجتهدين مثاليون لأن طاعة المجتهد واجبة لطاعة الإمام مع أنهم يترتب
 عليه الطاعة ولا يجوزونه على المعصية وهم إنما استدلوا بعدم المعصية بانه لو جاز عليه
 الخطأ لزم إغراء الله بالقيح لأنه امر باتباعه واتباعه في حالة الخطأ قبيح
 فيكون الله امر به وهو مولى المنفعة لولا العدل وهو يعينه وأروا عليهم في الحديث
 والأخباريون لا يلزم من ذلك شيء لأنهم إنما يجوزون طاعة الإمام في طاعة
 ولم يجوزوا طاعة العالم لأن كونه أخذ أعز الإمام والإمام امر به والأفلاحي طاعة
 فافترق الحال وزال الاشكال وقد تقدم الكلام على ذلك في المقدمة السابعة
 عشرين أن المجتهدين لا يلحقون بنقطة الثقة في الرواية التي
 على الأماقي العدل الضابط والأخباريون يقولون بل معنى الثقة
 في كلام علماء الرجال المتقين الموثوق به في النقل المأمون
 منه الكذب ولا يترتب ما يثبت ولا عدالة وقد تقدم الكلام
 على ذلك في المقدمة الثمانية الثلاثون أن المجتهدين

كالاميين الاسترادي وملا عليل القزويني وملا عس الكاشاني وطاهر
 القمي وملا عبد الله البرزوي والشيخ العاملي والشيخ ابراهيم ويشير والمجتهد
 المحقق اذا اجمع جميع شرائط وجوز الاستنباط بها واخذ بقوا عند
 الاصول وادلة العقل والاجماع من غير حديث صحيح عام او خاص
 كما لا يخفى وابن ادریس والقلمة وابنة الشهيد والحقق
 الشيخ علي واطراهم ويشير المحقق عن المجتهد اذا اجمع شرائط
 الاجتهاد وحصل عنده معرفة بالحدیث وفهم بهم كيون فمذا
 اخباری للمجتهد قد دل على ان بينهما فرقا الثاني والثالث
 ان الاخباريين لا يجوزون العمل بالبرائة الاصلية في نفي حرمة
 فعل وجوبی كنفی حرمة من المحدث حدا وصغر كتابة القرآن
 لا في نفي حكم وضعی كنفی نقض اعمار من غير السبلين مثلاً
 ويجوزون العمل بها في نفي وجوب فعل وجوبی كنفی وجوب
 صلوة الوتر لا حين حيث اصاله البرائة لنفسه بل لما استغنى

بل لما استغنى عنهم من ان الناس في سعة ما يعلمون كما يجب ان
 عليه من العبادي وهو مخرج عنهم وقد سبط الكلام في ذلك في المقدمة
الثالث والثلاثون ان الاخباريين لا يجوزون الترجيح بالبرائة الاصلية
 عند تعارض الاخبار والمجتهدين يجوزون الترجيح الرابع والثلاثون
 ان جملة من الاخباريين منهم الاميين الاسترادي يجوزون تاخير البيان
 عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة الخاصة والثلاثون
 ان الاخباريين لا يجوزون العمل بالاجماع المدعى في الكلام متفقون
 فقهاً كما ان لا سبيل الى العلم بخول قول المعصوم بغير رواية عنه
 وفاقهم على هذا بعض المجتهدين والمجتهدون يدعون ان الاجماع احد
 الادلة الاربع حتى ادعى جماعة منهم ان الاجماع النقول بخلاف
 حجة ائمة وقد استدلنا الكلام في ذلك في المقدمة الثالثة والثلاثون
 والثلاثون ان المجتهدين او اكثرهم لا يلتفتون الى خلاف معلوم
 انفسهم ويقولون انه لا يقدح في الاجماع وانما الاخباريون ^{يالتفتون}

فلا يتحققون الى هذه المقام ولا يفرق عنه هم بين معلوم انقب
 ويجوز ان العمل على الدليل والادعاء على ما ليس بدليل براسه بل الدليل
 انما هو قول العصور فان تحقق فهو الحجة سواء كان مع معلوم النسب
 او مجزؤه وان لم يتحقق فلا تقدم الكلام على ذلك في المقدمة
 الثالثة السابعة والثلاثون ان المجتهدين يقولون ان الاصل في
 الاشياء الاباحية والاختاريون يتوقفون في ذلك بل عندهم ان
 لم يرد نص بجوازه لا سبيل الى اباحته وتحريره بل هو من قبيل
 التهمة والاشياء عندهم ثلاثة حلال بين وهام بين وشبهات
 بين ذلك وقد سطر الكلام في ذلك في المقدمة الرابعة
 الثامن والثلاثون ان الاخباريين يعتقدون صحة الكتب
 الاربعة باسرها الا ما قصروا على ضعفه لانها اما متواتره او متضمنة
 او معقولة النسبة الى اهل العصمة كما خرج به غير واحد منهم
 والمجتهدون لا يقولون بذلك فتقدم الكلام على ذلك في

في ذلك في المقدمة الثانية التاسع والثلاثون ان الاخباريين لا يجوزون
 العمل بالاستسقاء لا فيما دل عليه النص على كل شيء بل هو من قبيل ان قد
 واذا التوقفات فلا تتوقفنا حتى تعلم انك احدثت ونحوها ووافقم على ذلك
 بعض المجتهدين كما ترضى واما المجتهدون فعندهم ان حجة وقد تقدم الكلام عليه
 في المقدمة الرابعة الا ان يقول ان المجتهدين يوجبون على المجتهدين الرجوع
 الى اصول الفقه وقواعده التي استنبطها علماء الفقه كما في
 وابي حنيفة مع اتفاق الكل على ان اقل من اخرج اصول الفقه العامة
 واولهم ان في كل ما خرج به جماعة من العلماء والاختاريون لا يقولون
 بذلك بل يجوزون ما لا يثبت عليه اهل العصمة فلا يرجع عندهم الا الى قول
 اهل العصمة فيتم ذلك من ان المجتهدين لا يعملون في الاصول التي لم يثبت
 حجة ما بالادلة الشرعية ثم في الحقيقة ما يكون بالادلة الشرعية وتكون اوله منصف
 في هذا الاصول علماء العامة لا يقتضي الظاهر ولا يكون الا من قبل ولا يكون
 فان علم الفقه المجتهد فيه تصنفه في حق عمه لا تتمه واولئك علم الكلام والاعمال
 والعرف والمنطق والمقاصد والبيان لا يخرجون ذلك من العلوم ولا يخرج تصنيف علماء العامة

هذه مسائل ترميزية أجاب عنها شيخ الطائفة الشيخ المفيد ^{عليه السلام} على الله درجاته
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله على نعمائه والشكر على وفع
بلائه وصلى الله على محمد وآله الطاهرين عجل الله فرجهم
واصفياهم وسلم وبعد فقد عثرت وقد كنت ان اثبت لك
ما قد سمعته من مذاكرة اخينا الواردين شيئا بورد بالسؤال الموسومة
بالقويصة في الفقه وما كنت ذكره في الجالس التي اتفق لنا الاجتماع
فيها مما تقارب ما تقدم ذكره في معناه وادعيف اليه طرفا منها في
في بابها ونوعه وان قيل لك بين ما احتضن بمنهيب آل الرسول
بما يطبقهم عليه العنة او بعضهم ليتفق على صرحه ويتميز لك كيفية
من صرحه وانا محببتك الى ما سئلت من ذلك بمعونة من الله وقوة
باب في مسائل الفقه مسألة امرأة لها بطن صحيح البعولة كانت
نفسها من رجل كامل رضي الدين فوطاها من حرج عليه ولا عليها
في ذلك فاتبعت المقدم ذكره كراهة لذللك من جهة الطباع التي
من جهة الشرع رضا لا اختيار الجواب هذه امرأة نهي اليها بعلها

اليها بعلها عثرت وزوجت مسلما فوطاها بالشرع لا حرج
عليه ولا عليها فبلغ النعي اليه ذالك فذكره من جهة الطبع ورضي به من
جهة التسليم لشرع الاسلام وهذا الجواب قول الكل وعليه الاجتماع
مسئلة اخرى في رجلين خطبا امرأة مسلمة فساغ لهما مائة
احدهما ولم يحل مثل ذالك من الآخر وليس بينهما رجم يمنع النكاح
ولا خلاف في ختيه ولادين الجواب هذا رجل له اربع نساء
فحرم عليه نكاح اخرى دائما بالاجماع جواب آخر ويحتمل ان يكون
في هذه في حال ثقلها فلا يحل له ابدا على قول آل الرسول فاقته
جواب آخر ويحتمل ان يكون عقد في عدة زوج ودخل بها جاهلا
ثم استبصر فغزاها فلا قصت العدة خطبها مع الآخر الذي ذكرناه فلا يحل
له بالاجماع آل الرسول جواب اخوان يكون عقد عليها بالاحرام وهو
عالم به ذالك فعقده بالحل فلا يحل له ابدا على قول الامامية المرد من آل البيت
جواب آخر ويحتمل ان يكون زوجته فيما سلف وبانت منه ثلاث مرات على

على طلاق العدة بتع تطليقات فلا تحل لها أبداً باجماع الأمة لأئمة
الهدى جواب آخر يحتمل ان يكون قد فوجئ بانها او ابوها او اخوها
فأوقف^ظ فذلك يحرم نكاحها عليه وان تاب على سلف منه اقام
عليه باجماع الأمة الرسل^ظ وقد عكس جواب آخر لا يصح البيت
من اهل الخلاف يحتمل ان يكون زوج لامها او ابنتها وقد دخل بها
فمقامها فلا تحل له بالاجماع جواب آخر يحتمل ان يكون عاقد
على احد امها واخواتها فلا تحل له مناكة وان لم يكن له فيها ابنة
وبينهما في نفسه رحم او خلاف في حرية او دين فمسئلة في امرأة
حرقة وطأها خمسة اذواج مسلمين في يوم واحد من غير حرج عليهم ولا عليها في
ذلك ولا اثم الجواب هذه امرأة كره آية من الحيض ليس عليها عدة تجهيزها
بعد الطلاق من الزوج تزوجها رجل اول النهار ودخل بها ثم طلقها فزوجها
اخر ثم اقر ثم اقر كذلك ويهدون^ظ عن آل الرسول وقيل من نكح العائنة
وبعض الشيعة الفقهاء جواب آخر يخرج فالك على مذهب العامة

ظ
فارقها
ظ
على احدى
اخراتها فلا
تحل مناكتها

من نكح العامية بالجماع والغالب النكاح بعد الدخول ثم الطلاق بعد العقد لا يحل بعد الجماع
على جواز ذلك عند من وقعوا البدعة ووجه آخر لو فرض هذه المسئلة في وطني^ظ انكر
في الزواج لمخرج الآيات من الحيض فمالك العين على ما قدمناه ولم يحصل فيها
علم ان بين الجماع في ذلك خلاف فمسئلة سئل ابن جعفر محمد بن علي بن ابي بصير عن
التم انكاح بغيره المأمون فلم يجبه عنده فظهر عليه الانقطاع عن رجل نظر اول النهار الى
امراة حرمت عليه فلما كان وقت العصر حلت له فلما غربت الشمس حرمت عليه فلما
وجبت صلوة العشاء حلت له فلما انتصف الليل حرمت عليه فلما اعتصر الفجر
حلت له فلما ارتفع النهار حرمت عليه فلما وجبت صلوة الظهر حلت عليه الجواب
جاء من نظر اول النهار الى امه تقوم ومن ذلك كارهون فظهر اليها انهم لم يزوجوها
فكان نكاح حرام عليه فلما ارتفع النهار من القوم حلت له فلما زالت الشمس اعتصم
فحلت عليه فلما كان وقت العصر تزوجها فحلت عليه بالزوج فلما كان وقت المغرب
نظر منها فحرم عليه بالنظر فلما كان وقت العشاء كفر عن نظاره فلما كان
وقت منتصف الليل طلقها فلما طلقها واحده فحرم عليه فلما كان وقت الفجر اجتمع

راجعاً فقلت له فلما كان وقت ارتفاع النهار طلقنا ثلاثاً فحرمت عليه مسئلة
 في امرأة تطوعت فحرم على زوجها ابطال تطوعها الجواب هذه اعتكفت
 واعوت بالتح تطوعاً باذن زوجها او صاف تطوعاً على هذا الجواب
 عليه الاجماع مسئلة رجل زوى بن تسعة فحرم بينهن فان زويتهن
 حرام عليك فقال لا يحرم على زويتهن ان اثنين منها اعتساوا واثنين خالفاً واثنين
 اختاً واثنين بناتاً واحدة امراً وكلت منها الجواب هذا رجل تزوج امرأة
 لها من غيره ثلث بنات فزوج ابنة واحدة منهن فاما اختها وتزوج بنتها
 ابنة الثانية من ولدها الاثنين فاما اعتساها وتزوج ابنة الثالثة فاولاد الاثنين
 جميعاً فاما خالفاها ومن اولاد الاثنين فاما اعتساها فمسئلة ما تقول العلان في امرأة زوى
 عشرة ثمانية رجال فاحكم عليها فقال لا جناح على من نكح احدهم ابى وثلاثة =
 اعماى وثلاثة احوالى والباقي منهن حرام واحدة الجواب مثاله لان هذه المرأة اربع بنين
 ويقتب من رجل واحد ثم مات وتزوجت باخر وجاءت منه اربع بنين اخر
 فزوجت من هذه الاربعة واحداً فولد له من مولود جواب آخر هذه امرأة كفت

الحجاب
سنة ولدت
العبارة منقولة
ناقصة

امراة تحت ذنبا ولها اربعة نكاحات ثم طلقها فله زوجة اخرى فاولاد اربعة اخرها ولد
في ذنبا آخر ولم ينفك منه غير اربعة نكاحات فزوجته فتركها اربعة نكاحات فاولاد اربعة
اولاد منها ولد واحد من اربعة اجدادهم ابو اربعة نكاحات فاولاد اربعة نكاحات فاولاد اربعة
اخوة ابيها واولاد عمها واولاد ابيها واولاد ابيها واولاد ابيها واولاد ابيها واولاد ابيها
امراة عصت تباع وتبتل فكل ذنبا لا يزول بها ما يحرم مع طاعة الله تعالى في طهرها
الحجاب طهر امراة طاهرة فبها نكاح رمضان طهرت وكانت طاهرة لانها
او كانت حائضا طهرت الحنفية او اجرت عن نفسها بالجماع والزوج لا يلزم بالمال
وغيره بالاجماع مسئلة في رجل استباح فخرج حرة مما يحرم عليه استباحته في طهر
الاسلام فكل نكاح لا يباح له الا بالاسلام الجواب نعم ارجل لعناني فعد على نكاحه
وجعل امرأه غدا فخر اوله له ليه ثم اسلم بعد ذلك فلم يحرم بماله من المهر
المحذور في طهر الاسلام وكان فرجها حلال بالعقد بالاجماع مسئلة في رجل عقد
على امراة فخلت له بالعقد فخر النهار ثم حوت الى الماتة غير انفراده
ولا اصدته ولا فخره فخره على حال الجواب نعم ارجل كانت له امراة فزوجها بها

مغلط

فهي لا يعلم انها اتمت فخلت له بالحق على ان يكون بعد من الفهار
 عرف النيب فيها فانفتح النكاح بغير طلاق فلا تملك ابراع جميع الاحوال
 وهذا الجاهل في مسئلة اخرى بدليل لزوم حلال فطلقها طاعة بعبية ولم يكن
 طلقها قبل ذلك فحرم عليها ان تزوجها بعد الطلاق الجواب هذه امرأة
 فحرمها وبقوتها في حلاله ولا تفرق عليه طلقه فاعدهت فلا دليل التزوج
 بعد لان بنت امرأة وكل باب الطلاق مسئلة رجل اقبل الى امرأة مسلمة
 وقال لها انت طالق على كل ما اتمت وحضرها من المسلمين قول ذلك وخرج
 المرأة تركت له لما وقع بين الاخيرين المطلق زوجة فلم تنفع كرايته وخرج
 اياكم فبينوا بين المرأة امراته ووطى المطلق بعد ساعة حلال الجواب
 هذا رجل كان غائبا عن زوجته ووطى طلاقا على طلاق زوجته فلا معنى
 منه بين يديه البطلان لان امرته على اطلاقها وتوقف في طلب الوكيل فبركه
 حتى وصل الى زوجته والحق وكما في غير ذلك مما قد تكرر عليه عدة تزوجها
 فمأىل ودخل بها في الحال على ما وصفناه من محتمل ان يكون لم يبلغ او كانت

او كانت ابنته الخوف بان ذلك وان كانت في طهرها على قول من في الامامية
 كقول ربه الحديث مسئلة اخرى رجل كان له امه طلقها فزوج عليها بخرقة ومكثت
 مع مدة ثم طلقها فحرمت امه عليه بطلاق امراته ولم يبق الزوجة منه بطلاقها
 الجواب هذا رجل عاها امه او لا بعصية ولا يملك لنفس طلاقها اجمالا
 ولا يعدل عن سنة ونذر وقت العداوة من بعصية بعينها كفاية
 لعصية وجعل عمل الحق وقت طلاق العداوة في ضمن زوجته ونذر ان يطلقها
 وهي حائض وكانه مبتدئا فيما صنع عاصيا لله تعالى في اكله ولم يقع منه
 لزوجه لما اتمت السنة واعتقد في الايلاء عليه امه بمباراة البرعة طلاق
 النذر وفي بعض من الجواب الثاني بين الامه وفي بعضه فطلاق مسئلة
 رجل حلف باليمين العظم ان لا يقرب امراته سنة فامسعت عليه بعد الامه
 الحاكم فلم عليه القرب الجواب هذا عيسى يجب ان يفهم عليه سنة يعالج
 نفسه ولا يلزمه ما يلزم العبيد الا يلاء بعد الامه لا بعد الامه لا يرضى القوار الطلاق
 وهذا الجواب باجماع آل محمد ومن العامة فيه خلاف مسئلة في رجل حلف

بأنه العظيم ان لا يورث امرأة ترافعة ان المالك بعد الاربعين فلم يكن عليه
 حكم المالكين الجواب هذا رجل حلف قبل الدخول فلم يكن ذلك حكم الايلاء
 باجماع ان محرمه مسئلة امرأة طلقها زوجها في وقت حيضتين في ذلك
 واحد فلا كان قبل نصف الشهر لعدم يوم او يومين قبل ان تطلق الحيض الثانية
 لعقود مولد فوجب عليها عدة العدة ثلاثة اقسام فلم تعرف ذلك حتى
 مكنت ثلاثة اشهر وفي هذه المسئلة خلاف بين العامة مسئلة امرأة طلقها
 زوجها ومضت في عدة حتى تجاوزت النصف منها فلا انتهت الى
 ذلك وجب عليها استيفاء العدة في غير ذلك من هذا ما مضى في
 من حرم العدة الجواب هذه امرأة لم تحف وبعثها في حيض اداء
 طلق وجب عليها العدة بالثبوت فلا مضى من عدة اشهر ونصف
 فوجب عليها الغاء ما مضى واستيفاء العدة بالحيض وفي هذا
 انهم خلاف ووافق مسئلة في الموت بطلت زوجة بامرأة على غير
 بغير نون ولا كبر ولا موصح ولا جوب ولا شئ من الاموال والعروض

فمنه المسئلة
 ارث في الميراث
 منقذ والنفقة
 اتقوا الميراث
 الميراث المذكور
 جواب

والعروض فتمت هذه المسئلة وكان مصداق المسئلة الجواب ذلك يجوز له على اربعة
 والاية من القرآن مسئلة رجل تزوج امرأة على الف وقبضها الالف
 ثم طلقها فوجب له عليها الف درهم فمما حاشية الجواب هذه امرأة نكحت
 على بعلها بالف فلما عرف الزوج بذلك طلقها قبل الدخول فوجب عليها
 الف درهم فمما يترددهم مسئلة امرأة عدتها ستة اشهر الجواب هذه
 امرأة نكحت بها عا في حيض فمما حاشية في كل ستة اشهر ذلك حيض
 مسئلة امرأة عدتها سنة واحدة الجواب هذه امرأة حامل فطلقها
 زوجها فولدت بعد عدة من المطلق مسئلة امرأة عدتها ثلث
 وعشرين يوما الجواب هذه امرأة قران
 مسئلة امرأة عدتها خمسة عشر يوما الجواب هذه امرأة نكحت بغير
 في كل ثلثة اواربعة اشهر فمما حاشية معها مضت عليها سنة فلم ترا
 الاحيضين فوجب عليها التربعين ثلاثة اشهر بذلك وردت الاحيض
 مسئلة في عدو من غير ذلك فتمت كل في شرح الاسلام من اربع

في هذا
 الجواب
 ارث

امراة
 وعشرون

أولها الملائكة والمخلوقات لثقتها بالحق سبحانه والمرتبة
 وأم الملائكة وحليمة الابن وحليمة الاب والداخل بها في العقد
 مع العلم والمنكوح بالحرام والفجور بابنها والفجور بابنها
 والفضاء بالداخل بها قبل بلوغها ثعنا ما أتى يثقل فيها
 نوجها وهي نات بعل وأتى سغائر جها وهي خضها ونبت
 القم على ابن الخال إذا كان فجر بابها والفجور بابها في بفت
 الخال على ابن القم مسئلة في مدسنتين من الزوج بغير طلاق
 الملائكة والمخلوقات والمرتبة فوجها والفجور إذا سلمت وبقى
 نوجها والفتا بغيره واليهوتية والنظرية كذا لك والامة اذا
 كان نوجها عبيد سيرة ففرق بينهما السيرة فلدجة الى الطلاق
 والامة اذا تزوجت بغير ذون سيرة ففرق فعل بصيغة لم تبلغ
 التمتع فافضل ففرق بينهما بغير طلاق والكرود بغير سيرة
 بغير طلاق وكذا لك البرصاء والجذوة والوجاء والجماء والخمونة

والخمونة والرتقاء والعطلة ومنه ما علة تنوع مجاميرها كمالها والملائكة
 بالاسلام وهي ذميمة والملائكة بالحريم وهي ائمة وابنت الامة اذا عقد عليها
 على انما بنت حميرة وكذا لك المدس على الجوز على الشك عاقل والتمس
 على انه سلم والعبد على انه حر والمرضى على انه سليم والوضيع على انه
 سرف والعاقر عن القيام بحقوق الرضعة على انه قادر والصغير على
 انه كبير والرضعة في العرة او في نات بعل فرق بينهما بغير طلاق
 وللمتبع بها والمجيرة والمولود على قول العامة ومنه علم انه يبقى بينهما
 رضاع وهي سبع سنين فمن ارضعت بها يحرم بعد النكاح والمنكوحه
 ارضعت بنت اخوها وبنت اخوتها بين بغير طلاق ومنكوحه الاب
 ومنكوحه الابن ومنه فرق على انها من المأمع بان بغير طلاق ومنه
 ذلك الام وامها لها والبنت وبناتها وبنت الابن وان سفلت قبلة
 الاخ وبنات الاخ والعمات والعمات والعمات والمنكوحه على اربع مراكز
 بين من غير طلاق والمنكوحه في الاحرام والامة المنكوحه على اثنين متين من الحر

تبعين خاتمة والامانة المنكوسة على عشرين ميتين من العبد كالمات
 في الحر حادثة المنكوسة على عشرين ميتين من العبد كالمات
 مسئلة في الحذف رجل كامل وجب عليه في يوم واحد الحقة
 كاملة ونصف الحقة وربع الحقة وبعض الحجاب هذا رجل زنا وهو بكر
 في رمضان ثم تزوج بعد ساعة امرأة فاكرمها على الجماع ثم انى
 بهيمة ثم عاد الى امراته وقد عافتت فجامعت فوجب عليه للزنا ثلثة
 جلد وحرقة ثم رمضان نصف الحقة وثمانين البهيمه خمسون
 وثمانين المرأة في النقص اشترى عشر سوطا ونقص مسئلة رجل
 وصبي عليه في ساعة حران وعشر حجاب هذا رجل مملوك
 قذف حراً وكذا زنا فوجب بالقذف والكرامة وستون
 سوط واثنا عشر جلد فذلك حران وعشر مسئلة رجل
 وجب عليه في يوم واحد جلد خمسمائة سوط وقطع يديه ورجليه
 وحرقه في النار الجواب هذا رجل زنا ثلاث مرات وهو بكر

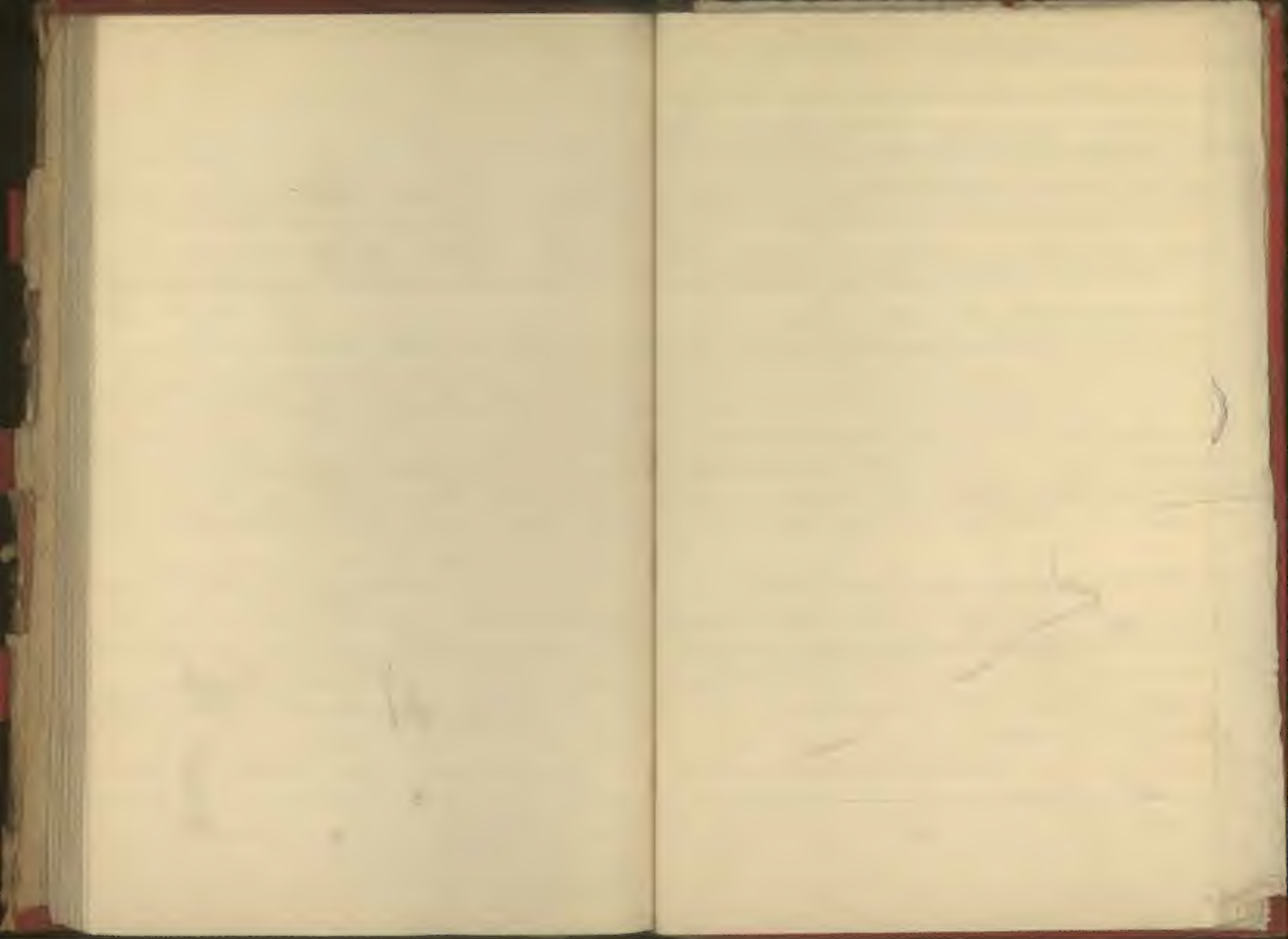
وهو بكر وشرب الخمر وقذف حراً وعاد الى رجل مسلم قطع يديه ورجليه
 واتى ببيمة وقفل امام المسلمين واستناب يده فوجب عليه للزنا ثلاث
 مرات جلد ثلثمائة سوط وشرب الخمر ثمانون جلد وثلثون
 سوط اخرى واثنا عشر البهيمه خمسون جلد ولاستناب يديه جلد
 وثلثون من قطع يديه ورجليه وقفل امام المسلمين القتل والحرق
 مسئلة رجل زنى فوجب عليه خمسون جلد واثنا عشر جلد فمات منها
 فوجب عليه سبع مائة درهم وعشرة ايام الجواب هذا مكاتب زنا وقد نقص
 مكاتبه فوجب عليه للزنا خمسين جلد وثلثون جلد وقطع الرقبة خمسون
 جلد فاما اذا انقضت عليه جلد فمات منها خمسون رتبة بقسط الحرية خمسة الاف
 درهم وقطع الرقبة الف درهم وخمسمائة درهم فذلك لان قيمته يوم هو على الرتبة
 المحضة خمسة الاف درهم مسئلة رجل اتى امرأة ليست بحرة فوجب عليه
 الف درهم او خمسين روجب على الامانة ظاهراً الجواب هذا رجل استناب له
 هذه الامانة بمائة سوطا وهو لظن انها حرة فنقص عليه امر المسلمين بمائة سوطا

مسئلة رجل فوجب عليه ثلث اليد ولم يقطع عضو الجواب هذا الرجل وانما
 بطل رجل حتى احدثت فالفحص فيه ان يداس بطنه حتى يحدث او يغم
 ثلث اليد لا بد من عدم مسئلة رجل قتل حيوانا فوجب عليه عشرة وثمانون درهما
 الجواب رجل قتل طليبا رجل فوجب ان يغم له عشرة وثمانون درهما مسئلة
 رجل قتل مسلما فوجب عليه ثمانمائة درهم الجواب هذا الرجل قتل ولد زنا فوجب
 ثمانمائة درهم مسئلة رجل اقرب اثنا فوجب عليه دية بقرة وعرقها
 بالثار الجواب هذا الرجل دية بقرته فوجب عليه العنز ووجعها وحرها
 بالثار مسئلة رجل زنا بامرأة فوجب عليه القتل الجواب هذا الرجل
 زنا بامرات محرم له فوجب عليه القتل مسئلة امرأة جامعها ستة نفر في
 يوم واحد فوجب على احد هم القتل على الثاني الرجم وعلى الثالث الحد
 وعلى الرابع نصف الحد وعلى الخامس العنز وعلى السادس لم يجب شيء
 الجواب لان احد هم متبعا فوجب عليه القتل ولا من مسلما محضا فوجب عليه
 الرجم والثالث بكر فوجب عليه الحد والرابع عبيد فوجب عليه نصف الحد

نصف الحد وال خامس مبتلى فوجب عليه العنز والسادس مجنون او تبيع او
 لم يجب عليه شيء مسئلة رجل جامع امرأة او مسلمانا مطلقا من غير اكرام
 فلا جناح فوجب عليه الرجم ولم يجب عليه شيء الجواب هذا الرجل طلق المرأة
 وعرضت ومن لا تعلم بطلاقها فوجبت منقصة ثمانمائة درهما فوجب عليه
 محض ما عظمه المولى المطلقة وتعد عليه الشهود بطلاقها فوجب عليه الرجم وان
 عليها شيء لا ثمان وان رخصت بها فوجب عليها مسئلة امرأة على ثمان
 بطلها بعدا فوجبت له الدية فحق السب رجل على رجل البقرة والاربع مائة درهما
 الفلاس من غير ان على المائة او غير ذلك او طليبا بكمل او عوام الجواب
 هذه امرأة بكر فوجبت عليها المرأة في حال قامت من غير جامع فوجب عليه
 ففوت لحظة الرجل الى فرجها فوجبت منه وقضى عليها البقرة والاربع مائة درهما
 البقرة في اعراسه فوجب عليه مائة درهما في اطة الدخول ولدت على وارثه ولانها
 فذلك ذلك الزوج فوجب عليه مائة درهما فاعترفت بما ذكرناه واقرب الفاعل
 بذلك فالحق المولود لصاحب النطفة على ما حكم به الحسن بن علي مسئلة رجل منته

رجع عنده قدرا قللا فتركت غنمهم مع اعدائهم فادخلت اعداء الغنم اسما في القدر
 لتناولها ثم تنبى الباقلان مع الراعي تبارعا في كسر القدر لتسلم الشاة
 او ذبح الشاة لتسلم القدر فما الحكم في ذالت الجواب ان كان هذا القدر في
 الشاة فعلى الباقلان كسر القدر لتسلم الشاة وان كان القدر في ملكه لم يكن
 عليه ما يجب ان ذبحها لتسلم القدر وفي معنى هذا الحكم اشر منقول =

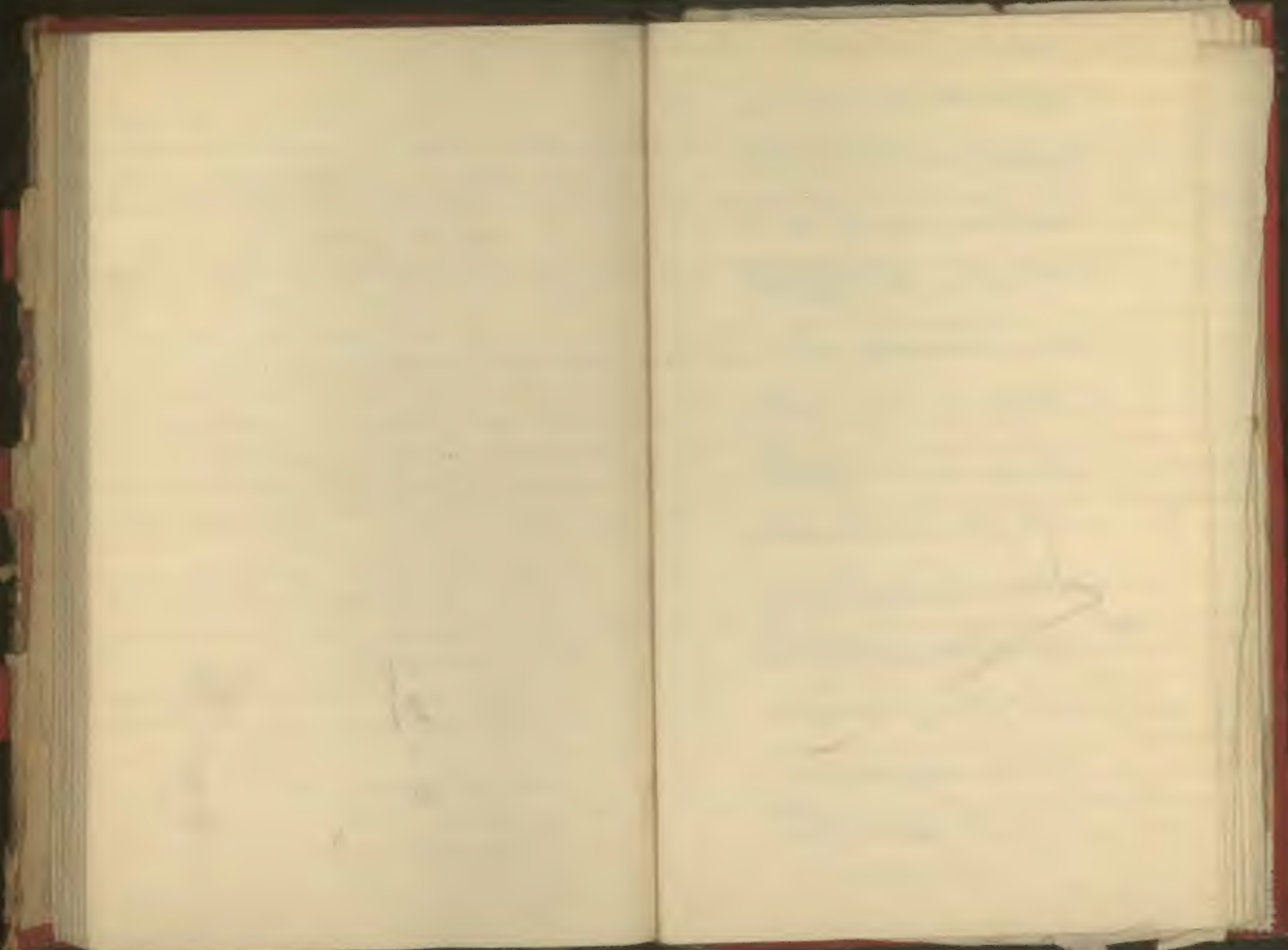


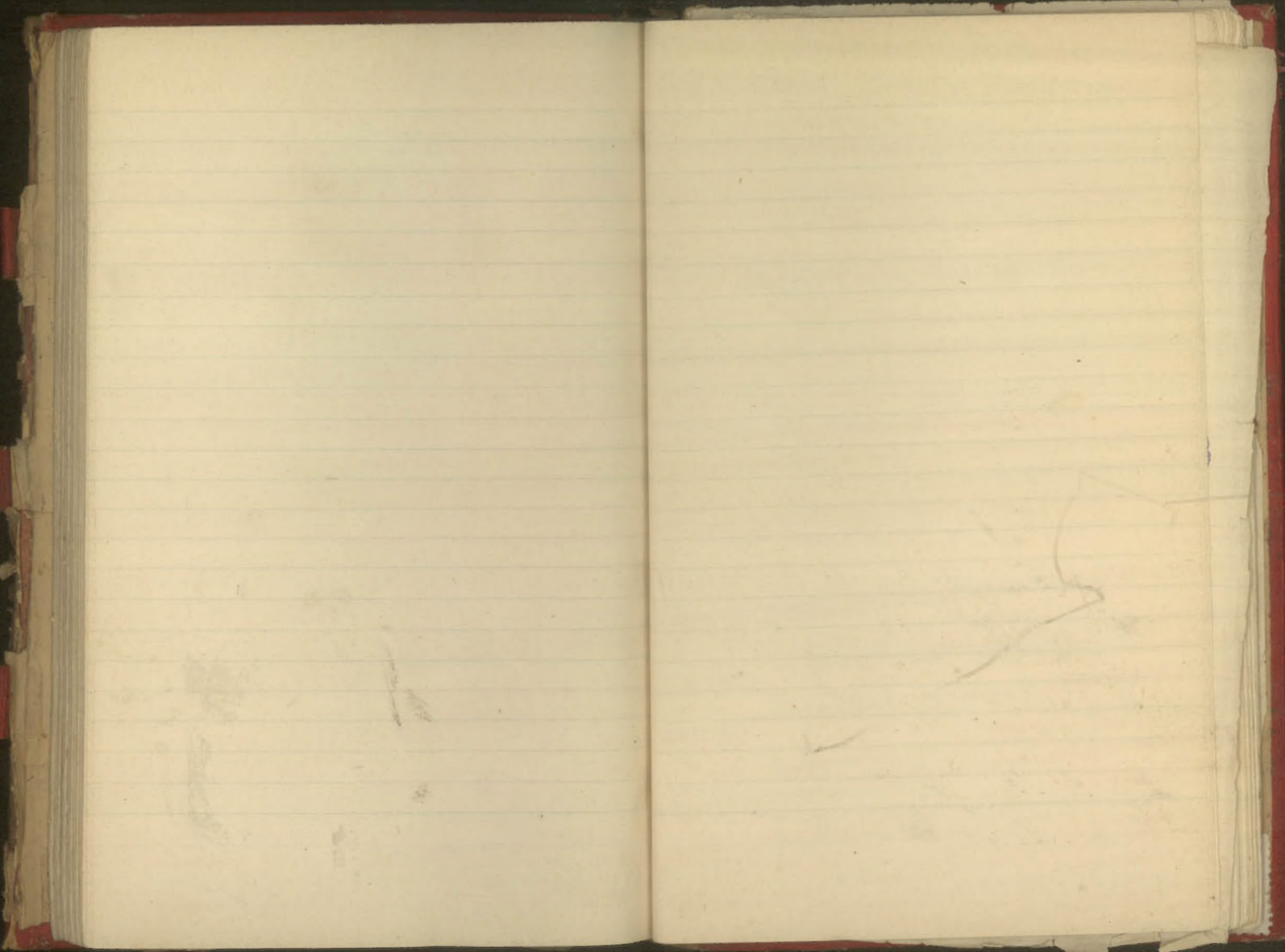


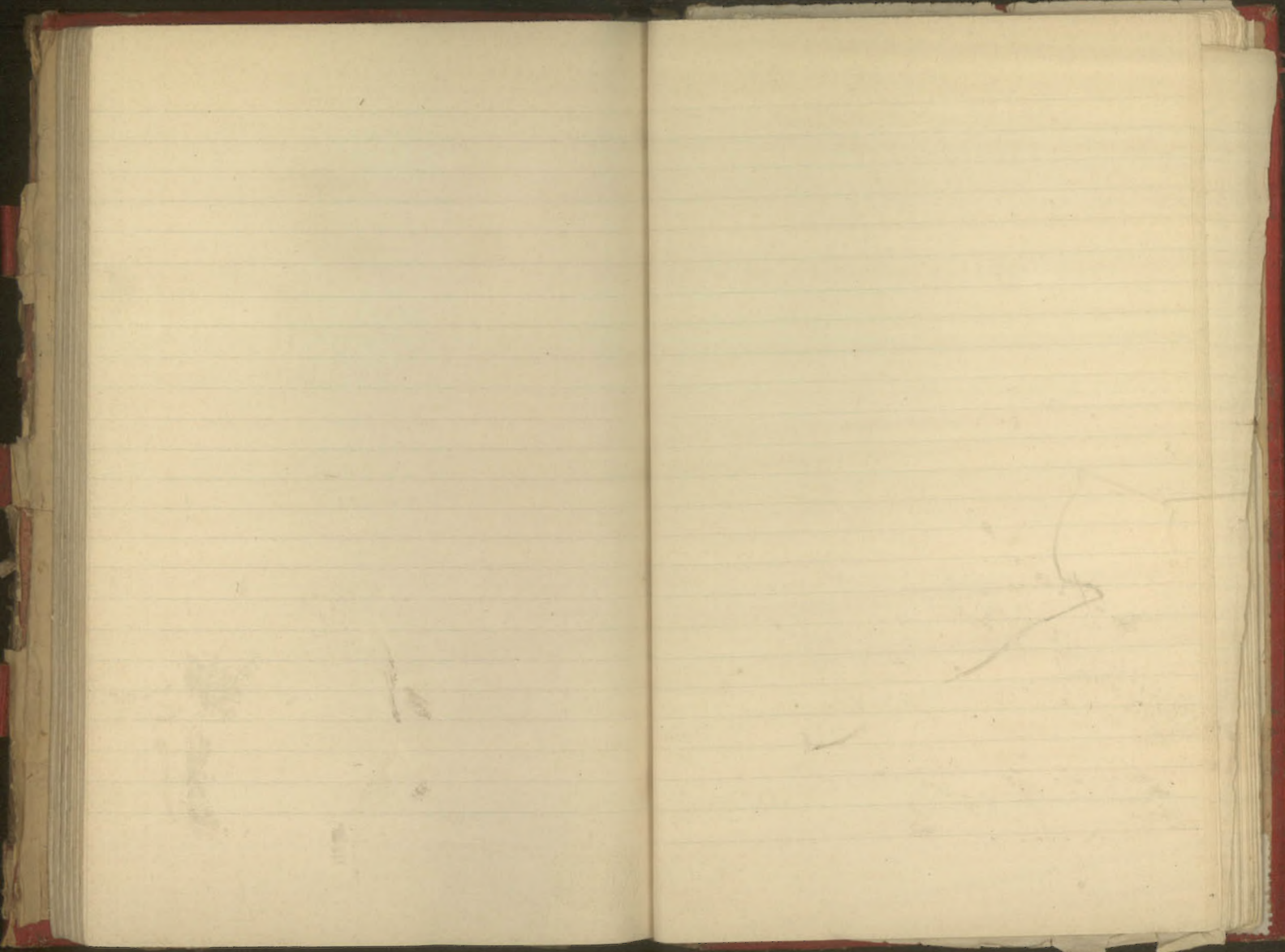
أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَيُّهَا الْقَائِلُ وَالَّذِينَ هَامَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قَاتُوا
أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ مِنْ فَاحِشَتَا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُو
خَيْرُ الرَّازِقِينَ # دَوْمَ كَيْدِ خَلَنَّهُمْ مَدْخُلُونَ ضَوْ
وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ # سَيِّمُ ذَلِكَ وَمِنْ قَلْبِ
بِثْلِ مَاعُوقٍ بِهِ ثُمَّ بَعَثَ عَلَيْهِ لِيَصْرُفَهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ
لَعَفُوفٌ غَفُورٌ # جِهَادُ ذَلِكَ بَيَانَ اللَّهِ يُؤَلِّجُ اللَّيْلَ
فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ
بَصِيرٌ # يَجْمَعُ ذَلِكَ بَيَانَ اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ وَإِنَّ
مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ
الْكَبِيرُ # شَمُّ الْقُرْآنِ اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ
مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ
هَفَّتْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ

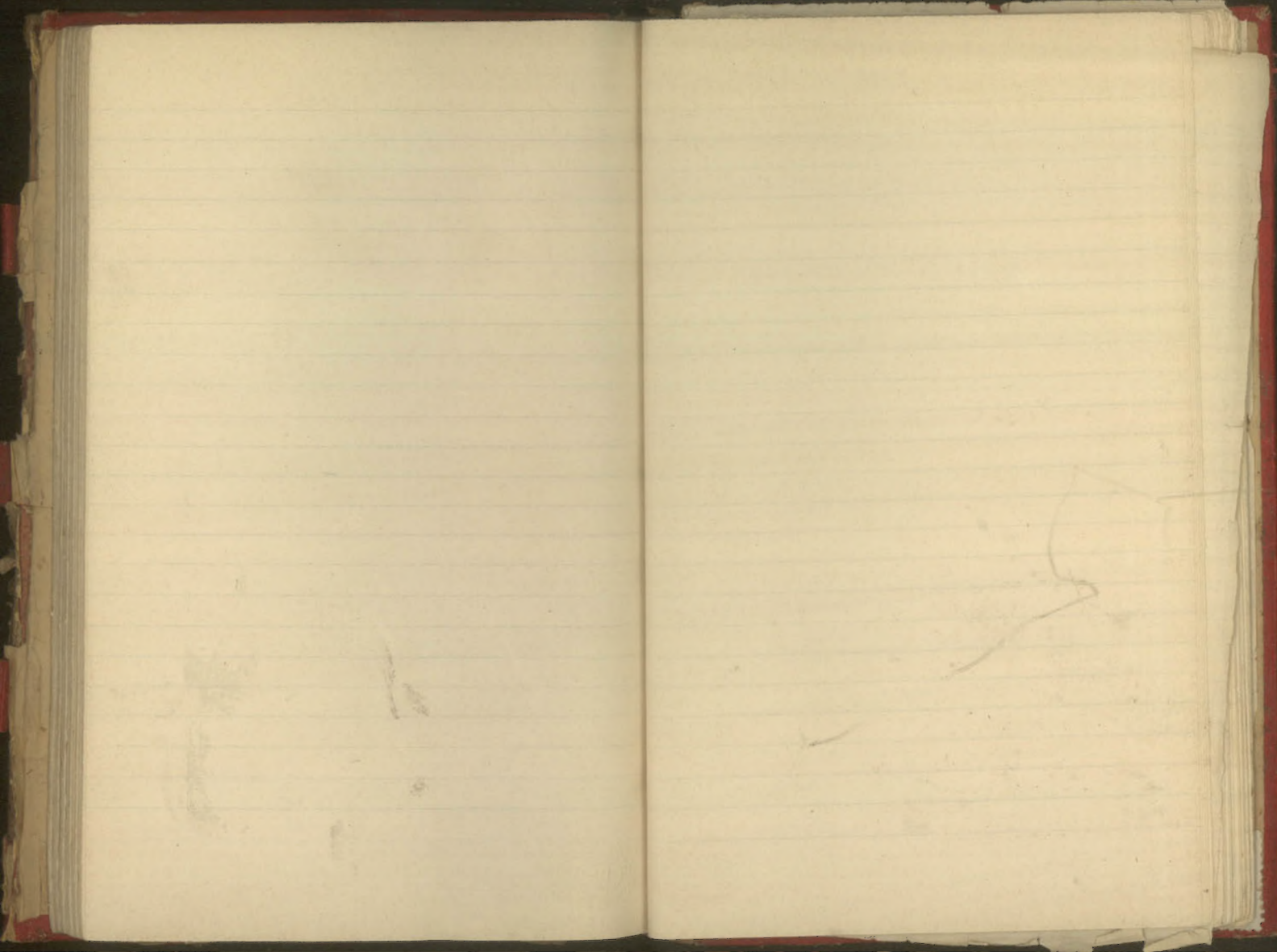
وَإِنَّ اللَّهَ لَهُمُ الْغَنَى الْحَمْدُ # هَشْتَمُ الْقُرْ
أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفَلَكَ
تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ
تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ
لَرْؤُوفٌ رَحِيمٌ

يس من قوله من آيات مباركة بارئوه يا خير
الرايين قين بعد ان نوحا بسم الله الرحمن الرحيم
يا عليم يا حليم يا عفو يا غفور يا سميع
يا بصير يا علي يا كبير يا لطيف يا
يا خير يا غني يا حميد يا رؤف
يا رحيم افتح لي باب رحمتك
واجعل لي من امري فرجا
ومخرجا برحمتك يا ارحم الراحمين
و صلى الله على محمد وآله اجمعين











1551

خط